NTU Journal for Administrative and Human Sciences (2024) : 88 - 101
DOI: https://doi.org/10.56286/ntujahs

IRAQI Academic Scientific Journals

JAHS NTU

P-ISSN: 2789-1240 E-ISSN:2789-1259

NTU Journal for Administrative and Human Sciences

Available online at: https://journals.ntu.edu.iq/index.php/NTU-JMS/index

The leading role of universities in community development

1st, Dr.Saleh Khodhur AL-Hadedy 2st, Dr.Salem Ali AL-Baker AL-Hadeedi
1st, Dr. University of Mosul
2st, Dr. University of Mosul

Article Informations

Received: 1-5- 2024,
Accepted: 15-5-2024,
Published online: 1-6-2024

Corresponding author :
Name
Dr. Saleh Khodhur AL-Hadedy
. University of Mosul
Email: guyr6.vd@gmail.com

Key Words:
pioneering role, research centers, consulting offices, continuing education, future planning

A B S T R A C T

It is self-evident that there is a close relationship between science and pioneering technology that leads to the development of societies because it is the foundation upon which pioneering applied scientific research is established. Among the basic scientific research institutions are the universities that serve their local environment, as well as representing theoretical and applied research centers. Universities have a fundamental role in employing this. Research to serve society, as is known, plays an important role in the following areas:

Graduating cadres capable of actively participating in the development of society in all aspects on pioneering foundations that make the graduate qualified in his specialty. The university also plays a pioneering role in raising the levels of education and innovations to achieve more scientific discoveries to create a basic basis in developing scientific curricula in universities and scientific research, which constitutes one of the foundations. Technological, economic and industrial progress and other areas of life contribute to the development of society because scientific research represents conducting theoretical and applied studies and laying the scientific foundations for new theories and concepts. Universities constitute the basic link in science leadership, as well as other state institutions. Areas of leadership in scientific.

©2023 NTU JOURNAL FOR ADMINISTRATIVE AND HUMAN SCIENCES, NORTHERN TECHNICAL UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE: **https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/**

الدور الريادي للجامعات في تنمية المجتمع

أ.د. صالح خضر الحديدي[1] د. سالم علي البكر الحديدي[2]
جامعة الموصل

المستخلص:

من البديهيات أن يكون هناك علاقة وثيقة بين العلم والتكنولوجيا الريادية التي تؤدي إلى تطوير المجتمعات لأنها الاساس الذي يقام عليه البحث العلمي التطبيقي الريادي للبحوث ومن مؤسسات البحث العلمي الأساسية هي الجامعات التي تخدم بيئة توطنها فضلاً عن تمثيلها مراكز البحوث النظرية والتطبيقية للجامعات دور أساسي في توظيف هذه البحوث لخدمة المجتمع كما هو معلوم تؤدي دوراً مهماً في المحاور التالية:

تخريج كوادر قادرة على المشاركة الفعالة في تطوير المجتمع في كافة النواحي على أسس ريادية تجعل الخريج مؤهل في اختصاصه وكذلك تؤدي الجامعة دوراً ريادياً في رفع مستويات التعليم والابتكارات لتحقيق المزيد من الاكتشافات العلمية لخلق قاعدة أساسية في تطوير المناهج العلمية في الجامعات والبحث العلمي الذي يشكل أحد مرتكزات التقدم التكنولوجي والاقتصادي والصناعي ومجالات الحياة الأخرى في تنمية المجتمع لأن البحث العلمي يمثل إجراء الدراسات النظرية والتطبيقية ووضع الأسس العلمية للنظريات والمفاهيم الجديدة وتشكل الجامعات الحلقة الأساسية في ريادة العلم فضلا عن مؤسسات الدولة الأخرى ومجالات الريادة في البحث العلمي ممكن أن تكون على النحو الآتي:

1. البحث العلمي في مجال العلوم الصرفة.
2. البحث العلمي التطبيقي.
3. مجالات التعاون مع مؤسسات الدولة.
4. المراكز البحثية المتخصصة.
5. بحوث الدراسات العليا.
6. التعليم المستمر.

الكلمات المفتاحية: الدور الريادي، المراكز البحثية، المكاتب الاستشارية، التعليم المستمر، التخطيط المستقبلي.

المقدمة:

تعتبر الجامعات المؤسسات المهمة وذات العلاقة مع البحث العلمي حيث أن دور الجامعات لا يقتصر على الدراسات الجامعية الأولية، بل يتجاوز ذلك من خلال إجراء البحوث العلمية ذات الجانب التطبيقي الريادي في حل المشاكل التي تواجه مؤسسات الدولة وعلى الأقل في بيئة توطن الجامعة (موقعها الجغرافي) وخاصة من القطاعات الانتاجية والصناعية والزراعية ذات العلاقة للتنمية وتطوير المجتمعات ومن أهم القنوات هي قناة البحث العلمي بين الجامعات ومؤسسات الدولة المختلفة.

البحث العلمي:

يشكل البحث العلمي أحد أهم مرتكزات التقدم التكنولوجي والاقتصادي والصناعي وفي كافة مجالات الحياة التي تخص تنمية المجتمع لأن البحث العلمي يمثل إجراء الدراسات النظرية والعلمية ووضع الأسس العلمية للنظريات والمفاهيم التي تساهم في زيادة التطور العلمي. والبحث العلمي له طرقه وأساليبه ومنهجه الخاص التي تشكل البنية الأساسية للبحث العلمي، وفي البلدان المتقدمة في هذا المجال تمتلك استراتيجية خاصة للبحث العلمي تعبر عن تطلعات المجتمع لتحقيق الرفاهية من خلال تطبيقات نتائج البحوث العلمية ونحن بأشد الحاجة لوضع سياسة للبحث العلمي على غرار الخطط التنموية بل إن خطة البحث العلمي قد تتجاوز خطة التنمية لأن خطة التنمية مكن يتكون لفترة محدودة، أما البحث العلمي ممكن أن يكون بصورة مستمرة لتحقيق أهدافه لذلك فإن كلمة استراتيجية البحث العلمي تعطي البحث العلمي مفهوم أوسع، وهناك أدوات لتنفيذ البحث العلمي وتكون الجامعات ومراكز البحث العلمي في المقدمة وهذا لا يعني تجاهل دور المؤسسات البحثية الأخرى إضافة إلى الجامعات.

المحاور الأساسية للبحث العلمي:

من أجل إنجاح عملية البحث العلمي وتحقيق أهدافه في تنمية وتطوير المجتمع يتطلب وضع سياسة واضحة للبحث العلمي وحسب المحاور التي تشكل القاعدة الأساسية لإجراء البحوث العلمية ومجالات تطبيقها:

1. يمتلك وطننا العربي ومن ضمنها العراق ثروات طبيعية هائلة من الهايدروكاربونات والنفط والغاز والذي يعتبر العنصر الأساسي في تطوير الاقتصاد وتنمية المجتمع عليه يتطلب وضع سياسة علمية للبحث العلمي في مجالات النفط واستخدامه لخلق قاعدة صناعية وزراعية ممكن أن تحول الاقتصاد من الاعتماد على محور واحد

إلى الاعتماد على محاور أخرى وهنا تنتقل في سياسة البحث العلمي إلى محاور أخرى.

2. **البحث العلمي في المجال الصناعي والتكنولوجي:** إن الصناعة تعتبر المجال الذي يمكن تطبيق نتائج البحث العلمي التي تنجز في مؤسسات البحث العلمي والجامعات لأن الصناعة توفر الامكانيات المادية والعلمية في تطبيق هذه النتائج ويجب وضع سياسة للبحث العلمي في مجالات الصناعة المختلفة من الصناعات الميكانيكية وتطورها في كافة مجالات الصناعات المختلفة من خلال التنسيق بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي المختلفة.
3. **البحوث الزراعية التطبيقية:** تعتبر الزراعة من أهم قنوات التنمية لذا يتطلب وضع خطة علمية بحثية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي وتوفير الموارد المائية وكذلك وضع البحوث العلمية في مجالات انتاج الحبوب التي تعتبر الأساس في كل المتطلبات الغذائية وإجراء بحوث المحاصيل الحقلية وبحوث انشاء المشاريع الإروائية التي تساهم في استغلال الأرض ويجب أن تكون تطبيقية لتشكل قاعدة أساسية لصناعة وطنية تعتمد على المصادر الزراعية فضلاً عن إجراء البحوث في مجالات مكافحة التصحر واستصلاح الأراضي من خلال تطبيقات نتائج البحوث للتقنيات الحديثة في الزراعة وكذلك الاستغلال الأمثل للمياه الجوفية وإجراء بحوث علمية في هذا المجال.
4. **في مجال الخدمات الطبية والجانب الصحي:** يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي ممكن أن يستثمر فيها نتائج البحث العلمي باعتماد استراتيجية للبحث العلمي مستندة إلى التقنيات الحديثة في المجالات الطبية وإجراء مسح علمي للمشاكل الصحية والخدمات الطبية وإجراء بحوث علمية تساهم في القضاء على كافة الأمراض وخلق مجتمع صحي لأن الثروات البشرية هي الأساس في تحقيق كل الأهداف الأخرى وفي هذا المجال يتم التركيز على إجراء البحوث الطبية التطبيقية التي تتلائم مع احتياجات المجتمعات ووضع الحلول الناجحة لها من خلال تطبيق نتائج البحث العلمي.
5. **البحوث العلمية في مجال التعليم والجانب التربوي:** هناك علاقة بين التعليم والبحث العلمي وخاصة في الجانب العلمي والتربوي لأن مخرجات التعليم تساهم

في خلق تنمية اقتصادية مستندة إلى مخرجات تعليم قادرة على إجراء البحوث تتم من خلال مادة البحث العلمي والمتمثلة بالمعلم والتدريسيين والطلبة، فمن خلال مراجعة بحثية لكافة المراحل الدراسية من الابتدائية إلى الجامعة وإجراء البحوث العلمية والتربوية والنفسية وتحديد الايجابيات والسلبيات ووضع خطط لتطوير الجانب الإيجابي ووضع الحلول للجانب السلبي حيث يمكن وضع خطة منهجية علمية تشمل أعداد المقبولين والمخرجات وتطوير المناهج وتشمل هذه البحوث الجانب المهم وهو جانب التعليم التقني الذي يساهم مساهمة فعالة في عملية التنمية الصناعية والزراعية.

6. من أجل التماس مع حاجات العلوم والتقدم التكنولوجي والثورة العلمية في مجال الطاقة والإلكترونيات وحماية البيئة والطاقة المتجددة مثلا في بحوث الطاقة الشمسية التي تزخر بها بلدان الوطن العربي وكذلك البحوث في مجالات حماية وتحسين البيئة.

ومن خلال مما تقدم أعلاه في مجالات البحث العلمي حيث نرى أن الجامعات تشكل المكان الملائم لإجراء البحوث العلمية ومن أجل ذلك يجب أن تكون هناك مجالات واسعة للتعاون بين الجامعات ومؤسسات الدولة المختلفة على النحو الآتي:

أولا: المراكز البحثية في الجامعات:

تعمل المراكز البحثية في الجامعات لتقديم خبراتها في تطوير بيئة توطنها الموجودة فيها الجامعة ويكون هدف هذه المراكز وحسب الاختصاص اجراء البحوث ذات المجال التطبيقي للمساهمة في حل المشاكل التي تعاني منها مؤسسات الدولة المختلفة وأسلوب المشاركة في إجراء البحوث ما بين الكادر التدريسي في الجامعات والمختصين في مؤسسات الدولة حيث يساهم مساهمة فعالة في تحقيق عدة أهداف منها تطوير الكادر البحثي في الجامعات ومؤسسات الدولة والمساهمة في حل المعضلات الاقتصادية والصناعية ويمكن أن تكون هيكلية هذه المراكز على النحو الآتي:

1. الاستشارات الهندسية.
2. الاستشارات العلمية.
3. نظم المعلومات والحاسوب.
4. الاستشارات الاقتصادية.

5. التنمية البشرية.

حيث تعتبر هذه المراكز البحثية وبالتنسيق مع المنشآت الصناعية ومؤسسات الدولة الأخرى لتنفيذ مشاريع بحثية تساهم في إيجاد حلول للمشاكل والمعضلات والتي تعاني منها مؤسسات الدولة المختلفة من خلال آلية التعاون وتعاقد علمي وإداري.

ثانياً: المكاتب الاستشارية:

تشكل المكاتب الاستشارية في الجامعات أحد الجهات العلمية والاستشارية للقيام بدور مهم حيث تشكل مراكز أساسية لتقديم الاستشارات العلمية التي تساهم في حل المعضلات في مؤسسات الدولة وبنفس الوقت تخلق حالة من التفاعل العلمي ما بين مؤسسات الدولة والباحثين في الجامعات من خلال مشاركة الفريقين في البحث العلمي الاستشاري وتبادل الخبرات العلمية وبنفس الوقت تشكل المكاتب الاستشارية مصدراً أساسيا للتمويل الذاتي من خلال التعاقد بين هذه المكاتب الاستشارية ومؤسسات الدولة حيث توضع كافة الخبرات الجامعية في خدمة البحوث العلمية الاستشارية التي بدورها تؤدي إلى خدمة المجتمع وكذلك تؤدي إلى تنشيط البحث العلمي وزيادة خبرة التدريسيين في الجامعات وكذلك زيادة خبرة الباحثين في مؤسسات الدولة وزيادة الممارسة المهنية لمنتسبي هذه المؤسسات.

ثالثا: بحوث الدراسات العليا:

تعتبر بحوث الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) الجزء الأكبر في المجال البحثي في الجامعات وتضم بحوث الدراسات العليا بحوث متخصصة كثيرة في كافة مجالات العلوم التطبيقية مثل البحوث الانسانية والعلوم الصرفة ذات الطابع التطبيقي، وتكون نتائج هذه البحوث في خدمة تنمية المجتمع وفي هذه المجالات يمكن تحديد آلية التعاون بين الجامعات ومؤسسات الدولة المختلفة على النحو الآتي:

1. تحديد المشاريع أو المشاكل التي تتطلب إيجاد الحلول لها من قبل مؤسسات الدولة المختلفة وارسالها إلى الجامعات لتكون مشروع بحث لطلبة الدراسات العليا وبدعم من المؤسسة ويكون التعاون العلمي من خلال الإشراف المشترك والدعم المادي.
2. إنشاء وحدات للبحث والتطوير في مؤسسات الدولة وبالتنسيق مع الجامعات لتكون قنوات اتصال علمي وإداري وتؤدي بالنتيجة إلى انجاح التعاون في مجال الدراسات العليا.

3. تبادل الخبرة ومن ضمنها استخدام المختبرات العلمية لدى الجامعة وكذلك لدى المؤسسات ذات العلاقة حيث يؤدي بالنتيجة زيادة الخبرة لكلا المنتسبين من الجامعات وهذه المؤسسات.

رابعاً: التعليم المستمر والدورات التدريبية:

يمثل هذا المحور حلقة مشتركة بين الجامعات ومؤسسات الدولة المختلفة وهي تتمثل استمرار التعليم وتجديد المعلومات لمنتسبي دوائر الدولة من خلال إقامة برامج التعليم المستمر ولكافة الاختصاصات في الجامعات، وهذه الدورات تكون مجال لتبادل الخبرة بين التدريسيين ومنتسبي المؤسسات ومعرفة ما هو جديد على الصعيد البحث العلمي والمجال التطبيقي مما يؤدي إلى زيادة مهارة الموظفين من خلال اطلاعهم على ما أستجد من بحوث علمية وتقنية بالإضافة إلى اطلاع الهيئات التدريسية على خبرة منتسبي المؤسسات والاستفادة منها في تطوير المناهج وخطط البحث العلمي.

خامساً: المؤتمرات والندوات العلمية:

من أهم مرتكزات البحث العلمي هو عقد المؤتمرات والندوات العلمية والدورية والتي تكون مجال واسع لتبادل الخبرات والاطلاع على كل ماهو جديد في مجال الاختصاص ويمكن في هذه المجال التنسيق مع ذو الاختصاص في مؤسسات الدولة والمناقشة في إقامة المؤتمرات وتحديد محاورها بحيث تخدم الجامعة والمؤسسة المعنية من خلال المشاركة في البحوث واللجان التحضيرية والعلمية وبذلك تكون مؤتمرات علمية ريادية وكذلك اقامة الندوات العلمية التي تناقش أمور مستجدة ما بين المؤسسات والجامعات.

سادساً: المعايشة الميدانية:

تنظيم برنامج لمعايشة التدريسيين من الجامعات في مؤسسات الدولة وحسب الاختصاص وكذلك معايشة منتسبي المؤسسات في الجامعات والتعاون بينهما حيث يمكن صياغتها من خلال قناة التفرغ العلمي والمعايشة الميدانية تزيد من خبرة التدريسيين من خلال معايشة العمل الميداني في مؤسسات الدولة وبنفس المردود العلمي لمنتسبي المؤسسات في الإطلاع على الجانب البحثي في الجامعات والمناهج الدراسية التي ممكن أن يساهم منتسبي المؤسسات في تطوير المناهج العلمية الدراسية وخاصة الجزء العملي.

من خلال هذه المحاور أعلاه ممكن أن تؤدي الجامعات الدور الريادي في تنمية المجتمع من خلال المساهمة الفعالة في كافة البحوث التطبيقية التي تخص الجوانب المختلفة الاقتصادية والعلوم التطبيقية في كافة المجالات التي تؤدي إلى تنمية المجتمع.

التخطيط المستقبلي لبرامج البحث العلمي:

يجب أن يسعى التخطيطي المستقبلي لبرامج البحث العلمي للمجاراة واحتواء السبق العلمي من خلال تنشيط إمكانيات التفاعل والخلق والإبداع والإبتكار، فإن السبق العلمي للبلدان المتقدمة على بلدان العالم الثالث يجعل بلداننا بلدانا متسلمة لنتاج المدارس الفكرية والبحثية العالمية.

وإن الوضع الراهن يشير إلى وجود مجموعة من السلبيات أدت إلى ابتعاد البحث العلمي في العراق عن صناعة تقدم علمي حقيقي وابتعاده عن عجلة الصناعة والمشاركة بالإنتاج ولم يكن له مردودا اقتصادياً جدير بالاعتبار كمنعكس لإستثمار المعرفة عند مقارنته بالبحث العالمي، لذا ينبغي أن يتضمن التخطيط المستقبلي لبرامج البحث العلمي في العراق معايير جديدة تسرع في ردم الهوة بينه وبين الجامعات المتقدمة، ومن المعايير التي ينبغي التركيز عليها:

1- تشتت الجهود البحثية (البحث العلمي غير الموجه):

إن البحث العلمي ليس حقيقة قائمة لذاتها ويجب أن يكيف وفقاً لحاجة البلد وظروفه، ومن الملاحظ أن البحث العلمي في العراق ذو مسار غير مبرمج ولعلاج هذه السلبية ينبغي السعي إلى عدم تشتيت الجهود البحثية وذلك لتوجيه البحث العلمي من خلال هيئة خاصة تحدد أولويات البلد من خلال الاتصال مع كل وزارات الدولة للوقوف على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والانسانية والصحية والتقنية لإطلاع الباحثين على نشاطات مختلف تلك القطاعات لإستكشاف المعضلات والحلول ووضع الخطط التطويرية المستقبلية لتطوير نشاطاتها.

2- عدم إنسجام البحث العلمي مع حركة ومتطلبات المجتمع:

من الضروري أن ينسجم البحث العلمي مع حركة المجتمع وأن يستجيب له، حيث أن التأثير الاقتصادي قد أدى إلى تحديد واضح في اتجاهات وأنواع الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل وعلينا أن نزيد إعداد المقبولين في التخصصات التي يحتاجها سوق

العمل والتعمق والتوسع وزيادة التدريب في التخصص المطلوب لضمان مستوى أفضل من الكفاءة والمهارة.

3- عدم استيعاب البحث العلمي للتقنيات المتطورة:

يجب الابتعاد عن النمطية في المناهج واستيعاب الثورة العلمية والرقي في فروع المعرفة واحتواء التطورات في تقنية المعلومات والاتصالات والتقنيات الصناعية والحيوية المتطورة، إن هذا الهدف يفرض عليها تحديثاً واسعاً في مناهجنا والعمل على حافات العلوم والاعداد المتقدم للطلبة في خلال استخدام التقنيات المتطورة كما يجب إعلام الباحثين بأولويات البلد لتحديد مسارات البحث العلمي المطلوب إغنائها.

4- عدم وجود رؤية مستقبلية:

يجب أن تكون لدينا رؤية مستقبلية من خلال هيئة تلاحق الرقي العلمي العالمي وتحدد المسارات المستقبلية التي يجب اتباعها وتكون من مسؤولية هذه الهيئة لإكتشاف أسرار المعرفة والخروج من بوتقة الإحتكار العالمي ووضع التطورات المستقبلية لما هو مطلوب من التقنيات الحالية وتهيئة المصادر الحديثة عنها وتعميمها على الجامعات لإعطائها الأولوية لوضع البحث العلمي في العراق مع خط مسار البحث العلمي العالمي.

5- عدم انتهاج النمو التكاملي:

إن البحث العلمي في العراق يلاحظ تجزؤه وميله الأكاديمي وعدم إتصاله ببعضه البعض مما يؤدي إلى عدم الفائدة المتحصلة منه وينبغي أن يمنهج ليكمل بعضه البعض ليكون (البحث العلمي الحلقي المترابط) وهذا المنهج يؤدي إلى الاستفادة من الخبرة السابقة لدفع خط الشروع في البحوث اللاحقة إلى الأمام وزيادة التعمق في البحث.

6- ضعف الإنفاق وتمويل البحث العلمي بما ينسجم والمطلوب منه:

إن ضعف التخصيصات المالية وقلة الإنفاق على البحث العلمي يمثل عائقاً قاسيا في تحسين نوعية وجودة البحث العلمي.

واقع مراكز الأبحاث في العراق ومشكلاتها:

إن المعاهد البحثية ومراكز الدراسات قبل أن تكون إنتاجاً ثقافيا ومعرفياً، هي منجز حضاري متميز وأن المعاهد البحثية هي المرآة التي تعكس إهتمام الأمم والشعوب في حفظ تراثها ومنجزاتها المعرفية والحضارية، لأن حفظ المنجز الفكري والسياسي والاجتماعي والعلمي لمجتمع ما، هو الممارسة الواعية للتحولات والتطورات التي تحصل في المجتمع،

وعملية هادفة لتأكيد ذاكرة المجتمع الحضارية، فالمعاهد البحثية هي بمثابة المخزن والوعاء لذاكرة التاريخ الإنساني في أبعاده المختلفة وعلى حسب اهتمام وإختصاص مراكز الأبحاث والدراسات والمراكز البحثية كحدث أو منجز حضاري هي وليد الواقع النهضوي الذي يعيشه المجتمع إذ يسعى كل مجتمع في مسيرته النهضوية إلى تأسيس الأطر والأوعية المنسجمة وظروفه التاريخية التي تحفظ منجزاته العلمية والمعرفية وتسعى نحو تطويرها وتأكيدها في الوسط العام.

وإذا أردنا أن نلخص الاستحقاقات الموكلة لمراكز الأبحاث في نقاط محددة فإنها تمثل مجموع الأهداف التي ترفعها مراكز الأبحاث على شتى أنواعها وتقصدها بعملها وهي:

1. تطوير الحياة المعرفية في الوسط العام.
2. إن النظر إلى السياسة بنظرة تحليلية وتتلخص في عملية (إتخاذ قرارات وتنفيذها).
3. إقامة جسور العلاقة والتواصل بين أطراف متعددة تمثل بمجملها أقطاب إدارة السياسة العامة وتنفيذها والتفاعل معها.
4. إن تطور الدولة الذي إنتهى إلى ما يسمى بالدولة الحديثة أفرز حملة كبيرة من الإستحقاقات الضرورية التي لا يمكن اداؤها عبر (حكام ومسؤولين وموظفين) ذوي كفاءة محددة، فأصبح من الضروري أن يتم بناء الجميع مهنياً بما يتناسب والدور الذي يقومون به وخصوصاً أولئك الذين تقع عليهم مسؤولية إعداد القرارات الكبرى وتنفيذها.
5. توطيد أواصر العلاقة والتفاعل بين الثقافات والحضارات من خلال توفير فرصة تبادل المعلومات والأفكار بين المراكز والبلدان المختلفة.
6. إشاعة روح البحث العلمي والتعامل مع القضايا بموضوعية وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال التي تقف بالضد من ثقافة التسطيح والخرافة والأحكام العشوائية، ورعاية المبدعين على وجه الخصوص وتوفير الفرصة المناسبة للراغبين في البحث والكتابة والتأليف وإبداء الرأي وإقامة جسور التواصل بينهم وبين الجمهور، وإعطاء فرصة مناسبة لأولئك الذين يريدون البقاء قريبين من المجريات السياسية وفاعلين فيها مع خروجهم من حيز المسؤوليات التنفيذية المباشرة من خلال تداول السلطة أو التقاعد أو أسباب أخرى بحيث يمكنهم البحث والتحليل

والتقييم وتقديم المشورة عبر ما يملكونه من خبرات واسعة.

وإن من أهم واقع مراكز الأبحاث في العراق ومشكلاتها والتي تعيق عمل مؤسسات البحث وتحجم من دورها هي:

1. الإفتقار إلى مصادر التمويل المستقلة: لا شك أن مراكز الأبحاث لا يمكنها الإنطلاق قبل أن تكمل الأدوات الأساسية لعملها بوجود بناية حديثة مناسبة مؤثثة من الأجهزة والمستلزمات وتوفير مكتبة ثرية بالمصادر والكتب والتي تمثل العمود الفقري لمسألة البحوث وكذلك توفر أجهزة حاسوب وطباعة وشبكة أنترنت، وتوفير ميزانية مستقرة لرواتب مجموعة من الموظفين الدائميين لخدمة هذا المركز، فضلاً عن توفير الأموال والمبالغ التي تدفع إلى الباحثين كدعم لإنجاز بحوثهم أو كمكافآت عليها.
2. وجود مجلة أو جريدة أو نشرات وأقراص مدمجة لنشر وتوثيق نشاطات الباحثين وتسجيل الحلقات النقاشية والجلسات الحوارية والمحاضرات والمشاركة في المؤتمرات الدولية.
3. ضعف مشاركة الباحثين، وخصوصاً أساتذة الجامعات حيث يطغى على الأغلب منهم السلوك الروتيني والإكتفاء بالمحاضرات والدروس الرسمية التي تلقى في الكلية، ولا ينجز من الأبحاث إلى ما يكون مطلوباً لأغراض الترقية العلمية أو الراتب والعلاوة، ولذلك يحرصون على نشر أبحاثهم في مجلات معتمدة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكل هذه المجلات والإصدارات محدودة التداول وفي الغالب تركن على الرفوف فقط ولا يُستفاد منها في التطبيق العملي والعلمي.
4. الافتقار إلى الروح الجماعية في البحث، فغالباً ما ترتبط المؤسسة البحثية بشخص (الممول لها) أو الجهة الراعية لها وتكون منغلقة عليها، إن العمل البحثي يمتاز بأنه ينمو ويتطور من خلال العمل الجماعي والكثير من الإشكاليات المعرفية والاحتياجات العلمية لا يسدها شخص واحد لوحده مهما كانت قدرته، من هنا يقتضي الأمر وجود فريق متقارب بالكفاءة منسجم ويحمل الإستعداد النفسي والعملي للتواصل في مشروع جماعي، بعيداً عن الأنانية والبحث عن الألقاب الفارغة، فضلاً عن تشجيع مجاميع البحث المشترك من اختصاصات متقاربة من

الجامعات ومؤسسات الدولة المختلفة لإيجاد حلول لمشكلة بحثية ويتطلب تسهيل الإجراءات في الحصول على البيانات والمعلومات والإحصائيات ذات العلاقة بالبحث بعيدا عن الروتين وتشجيعاً لوضع أسس علمية ومهنية لآلية تعاون مشتركة بين الباحثين ومؤسسات الدولة كما هو معمول به في الدول المتقدمة ومراكزها البحثية في هذا المجال.

5. مشكلة اللاموضوعية في البحث، إن قيمة النتائج التي تطرحها مراكز الأبحاث تكمن في مهنيتها وروحها المحايدة في فرض دورها، ولكن هذه المحايدة لا تسلم وتأتي مشوهة ومتأثرة مما يجعل نتائجها غير صادقة أو لا يمكن الاعتماد عليها إذا جاءت نتيجة لأحد منتجات اللاموضوعية.

التوصيات:

1. وجود هيئة خاصة مركزية تقوم بمتابعة التخطيط لسياسات البحث العلمي الريادي وتنفيذ تلك الخطط وممكن أن تكون هذه الهيئة المركزية أحد دوائر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتضم هذه الهيئة لجنة استشارية من كافة الوزارات ومؤسسات الدولة تساهم في وضع سياسة البحث العلمي وتنفيذها.
2. تخصيص ميزانية خاصة من الهيئة المركزية لغرض تنفيذ سياسة البحث العلمي.
3. العمل على تأسيس مختبرات متخصصة حديثة للأجهزة العلمية المتطورة سواء في الجامعات أو مؤسسات الدولة ويمكن استخدامها من قبل الباحثين في الجامعات والمؤسسات.
4. تشجيع إجراء البحوث بين الجامعات ومؤسسات الدولة المختلفة بصيغة عقد البحث العلمي ضمن ضوابط آلية تعاون وتكون النتائج للتطبيق في خدمة المؤسسة المعنية والتي تساهم في تنمية المجتمع.
5. التنسيق في عقد المؤتمرات العلمية الدولية والندوات والحلقات الدراسية لغرض تقييم مسيرة البحث العلمي بين الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة.
6. العمل على تطوير مراكز البحث العلمي في الجامعات وتقييم هذه المراكز من قبل الهيئة المركزية سنوياً والتأكيد على إجراء البحوث التطبيقية.
7. يجب أن تكون هناك سياسة مبرمجة لمشاريع الدراسات العليا التي تساهم في حل المشكلات والمعضلات التي تعاني منها مؤسسات الدولة وتقنين القبول في هذه الدراسات حسب الحاجة لحملة الشهادات العليا من الاختصاصات المختلفة.

في الختام نقول أن الدور الريادي للجامعات يكتمل من خلال سياسة البحث العلمي في المجالات المذكورة أعلاه وهي سمة من سمات الدول المتقدمة والتي تساهم في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي.

المصادر والمراجع:

1. التعاون بين الجامعات والصناعة، مؤتمر التعليم الهندسي، القاهرة، 1996.
2. جريو داخل حسن (1993). الترابط بين الجامعات وحقل العمل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق.
3. عدنان مصطفى، مسائل وسياسات العلم والبحث العلمي العربي الراهن، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
4. عدنان بدران، دور التعليم العالي ومراكز البحوث في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 1985.
5. رياض حامد الدباغ، التربية كيف نريدها في الوطن العربي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان، 1994.
6. عدنان عوض، دور البحث العلمي في نقل وتطوير التكنولوجيا، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان، 1988.
7. ساطع علي العجاج، الإطار القانوني لحركة البحث العلمي في العراق، دار القادسية، بغداد، 1986.
8. غازي حسين عناية، (مناهج البحث)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1984.
9. ذوقان عبيدات، البحث العلمي مفهومه وأدواتهُ وأساليبه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1985.
10. وقائع ندوة الدراسات العليا، اتحاد مجلس الجمعيات العلمية العربية، بغداد، 1992.
11. مشروع تأسيس وحدات البحث والتطور في المؤسسات الصناعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1979.
12. التعليم العالي والبحث العلمي في عمر حكومة الوحدة، الواقع والطموح 2006-2010، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية العراق، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2010.
13. مراكز الأبحاث في العراق نظرة مستقبلية، موقع alabwab، منشور على الرابط التالي: http://www.siironline.org .